

حصار الاستثمار

إعداد: محمود فاروق

2012

اقتصاديون طالبوا بخطط إنقاذ شاملة ولا تمثل عبئا على المال العام

قطاع الاستثمار سيعاني في 2013 وانتشاله من أزمته مرتبط بمعالجة أسباب تعثره

من سيبى إلى أسوأ خاصة في ظل الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، الأمر الذي يزيد من النظرة التشاؤمية حيال القطاع خلال 2013 في حالة عدم تحرك الحكومة لإنقاذ القطاع من السقوط الهووية.

الوطني، أما الاقتراح الآخر فيكون عن طريق تأسيس شركات جديدة يتم طرحها للاكتتاب العام. وأوضح الاقتصاديون في استطلاع لـ «الانباء» حول توقعاتهم ل أداء قطاع الاستثمار في 2013 ان الأوضاع داخل القطاع تتحول

تمثل عبئا جديدا على المال العام تتمثل في تقييم أصول الشركات المتعثرة وشرائها أو رهنها وتشجيع عمليات الاندماج بين الشركات خاصة الشركات التابعة للمجموع الاستثمارية الكبيرة والمتشابهة النشاط لتكوين كيانات ضخمة تساعد وتساهم في تحفيز الاقتصاد

وصفت مجموعة من الاقتصاديين قطاع الاستثمار بـ «المبت والماتكل» في ظل التراخي الحكومي لمعالجة أوضاع الشركات الموجودة في دول العالم إلا ان الكويت الانتكاسة تلاحق تلك الشركات المدرجة والسبب معلوم لدى الجهات الحكومية التي

الوقيان: القطاع شبه مشلول ولا يستطيع أن يقوم بدوره في الاقتصاد

العتال: التراخي الحكومي وراء انتكاسة قطاع الاستثمار



يمثل فيها قطاع الاستثمار ركيزة أساسية ورئيسية في النهوض الاقتصادي بها. وطالب الوقيان بإيجاد حلول لمعالجة أوضاع الشركات المتعثرة والتي منها الاندماج بين الشركات المتشابهة النشاط التابعة وخاصة التابعة لمجابهة كبيرة وذلك لتحفيز الاقتصاد الكلي. وكذلك تأسيس شركات جديدة يتم طرحها للاكتتاب العام.

قال رئيس مجلس ادارة شركة الرؤيا للاستثمار خالد الوقيان انه في حالة عدم تقديم أي حلول واقعية وجديّة حكومية لقطاع الاستثمار فسيشهد انتكاسة أخرى في 2013 ستكون أصعب مما حدث له منذ 2008 وحتى الآن. وخاصة التابعة لمجابهة كبيرة وذلك لتحفيز الاقتصاد الكلي. وكذلك تأسيس شركات جديدة يتم طرحها للاكتتاب العام.

القانون لا تطابق معه في الوقت الحالي لما أصاب الشركات من انهيارات واسعة النطاق في أصولها الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الميزانيات السنوية للعديد من الشركات. وذكر ان العام المقبل يحتاج الى جهود كبيرة لإعادة الأوضاع الى نصابها الطبيعي من جديد لا سيما في ظل وجود توافق حكومي نيابي وهو ظهر خلال المرحلة الماضية بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

شهده القطاع في الوقت الحالي فهناك ضرورة لتطبيق القوانين الموجودة حاليا في الدولة وليس تشريع قوانين جديدة كما يقال حاليا فلدنيا ما يكفيها من قوانين تساعد قطاع الاستثمار على النهوض إلا ان أزمته تكمن في آلية تطبيق تلك القوانين. وأضاف: ان تطبيق قانون الاستقرار المالي الذي صدر في ابريل 2009 محدود جدا بالنسبة لشركات الاستثمار نظرا لأن المعايير الموضوعية في ذلك

اتخذت مكانا لها في المشاهدة حول ما سيجد للقطاع بعد الأزمات المالية العالمية في 2008. وشدد العتال على ضرورة طرح خطط إنقاذ شريطة ألا تمثل عبئا جديدا على المال العام عبر طرح مشاريع تشارك فيها تلك الشركات بنسب كبيرة وغير مسبوق حتى تدور عجلة الإنتاج والتنمية في البلاد ومن ثم تعود تلك الشركات الى ما كانت عليه من قبل 2008، لافتا الى ان التراخي الحكومي وراء ما



وصف رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمجموعة المالية الكويتية حسين العتال شركات قطاع الاستثمار بأنها قد ماتت بعد أن تكبد المساهمون خسائر ضخمة وتعرضت أغلب الشركات لكبير تعثر مالي منذ تأسيسها. وبين ان قطاع الاستثمار في أي دولة بعد من أنتاج القطاعات الموجودة في دول العالم إلا ان الكويت الانتكاسة تلاحق تلك الشركات المدرجة والسبب معلوم لدى الجهات الحكومية التي

الغيث: شح في السيولة وتدهور في الأصول



وخارج نطاق الخدمة بعدما اختفت الضمانات الكافية من الشركات نظرا لتعثرها المالي الذي وجهته وازداد عليها بعد أزمة 2008 وأدت لتدهور أصولها، الأمر الذي انعكس عليها بالسلب ووجهها نحو مسار مغلق من جميع الجهات وعليه توجهت الى نظرية الانكماش الكلي. وأضاف أن الكويت تنتظر مجموعة من الحلول السريعة خلال 2013 لعلاج المشاكل القائمة والتي في حال استمرارها ستزيد من حجم المشكلة.

عبر مساعد نائب الرئيس لإدارة الاستثمار المباشر في شركة الأولى للاستثمار محمد الغيث عن نظره غير التفاؤلية لقطاع الاستثمار خاصة بعدما استحوذت الساحة السياسية على جميع أطروحات التنمية ومعالجة قطاع الاستثمار مسار مغلق من جميع الجهات المتعثر حيث ركز العديد من النواب أفكارهم نحو معالجة قضايا لا تمثل لقطاع الاستثمار أي أهمية فيما تزيد العبء على ميزانية الدولة، مبيّنا ان شركات الاستثمار تعاني من شح السيولة التي أصبحت غير متاحة حاليا



السهيلى: انفراجة القطاع مشروطة بمعالجة الملفات الاقتصادية الشائكة

التنفيذية والتشريعية فسنشهد انفراجة كبيرة في السوق المحلي خلال 2013، بينما إذا استمر الوضع على ما هو عليه حاليا فستستمر النظرة التشاؤمية والطاردة لأي استثمار داخل الكويت، مبيّنا ان البدء بالحلول يبدأ من تحديد حجم المشكلة وتوصيفها بدقة من حجم المديونيات والتعثر والجهات المتعثرة وحجم المديونيات والتعثر والجهات المتعثرة وحجم الهبوط في قيم الأصول، فالسائلة تعتمد في حالها على البيانات والأرقام بدقة حتى يمكن وضع الحل السليم. من جانبه، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الاستثمارات الوطنية سليمان السهيلى انه في حالة إيجاد حلول لجميع الملفات الاقتصادية الشائكة المتعلقة بقطاع شركات الاستثمار المحلي عن طريق

يبدأ من تحديد حجم المشكلة وتوصيفها بدقة من حجم المديونيات والتعثر والجهات المتعثرة وحجم الهبوط في قيم الأصول، فالسائلة تعتمد في حالها على البيانات والأرقام بدقة حتى يمكن وضع الحل السليم. من جانبه، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الاستثمارات الوطنية سليمان السهيلى انه في حالة إيجاد حلول لجميع الملفات الاقتصادية الشائكة المتعلقة بقطاع شركات الاستثمار المحلي عن طريق

من جانبه، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الاستثمارات الوطنية سليمان السهيلى انه في حالة إيجاد حلول لجميع الملفات الاقتصادية الشائكة المتعلقة بقطاع شركات الاستثمار المحلي عن طريق

نجاهة السويدية: نظرة تشاؤمية تجاه قطاع الاستثمار خلال 2013

المطوع: القطاع ينتظر الحلول المناسبة



كبير خلال الأونة الأخيرة الى انخفاض حاد في قيم أصولها الأمر الذي انعكس بالسلب على ميزانياتها السنوية فضلا عن الأعوام الماضية فضلا عن تراجع قيم أسهمها الى ما دون القيمة الاسمية والدفترية، مشددا على ضرورة تكاتف جميع الجهات الحكومية الى إيجاد حلول مناسبة عبر إقرار قوانين خاصة تتعلق بالقطاع الاستثماري عليه الآن.

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة منافع للاستثمار طلال المطوع ان قطاع الاستثمار مازال يعاني وسيظل يعاني إذا لم تتواجد وتطرح له الحلول المناسبة التي تتوافق مع وضعه الحالي، مبيّنا ان الأوضاع الحالية لا تفرز أي بوادر أمل تجاه تحسين الأوضاع داخل القطاع في 2013. وأضاف ان شركات الاستثمار تعرضت بشكل

فيه شريحة كبيرة من الشركات الاستثمارية. ودعت السويدية الى إنهاء حالة الدغدغة التي يقوم بها البعض تجاه مشاعر المواطنين بشأن إسقاط فوائد القروض والنظر الى مستقبل الكويت من الناحية الاقتصادية والعمل على تنشيط العجلة الاقتصادية التي مازالت متوقفة تنتظر تشريع العديد من القوانين الاقتصادية وتجديد بعضها لكي يتماشى مع المعايير والأوضاع الاقتصادية

في أولويات العمل السياسي داخل الكويت وإسقاط الديون في المرتبة الثانية بينما خطة مشاركة القطاع الخاص في التنمية وطرح المشاريع جاءت في المرتبة الثالثة دون استثناء عما وصل اليه الوضع الاقتصادي المحلي مقارنة بالدول المجاورة خاصة في ظل التراجع الحاد والتذبذب المستمر في سوق الكويت للأوراق المالية الذي يعد المرأة الحقيقية للقطاع الكويتي الذي تمثل

عبرت رئيس مجلس إدارة شركة العربية للاستثمار نجاة السويدية عن نظرتها التشاؤمية تجاه قطاع الاستثمار خلال 2013 المقبل مستندة الى تجاهل أعضاء مجلس الأمة في برامجهم وأولياتهم المقبلة لأليات تنفيذ خطة التنمية والتخلص من الدورة المستندية المعقدة والبيروقراطية في اتخاذ القرارات خاصة المتعلقة بالمشاريع التنموية. وقالت ان القضايا السياسية أصبحت تحتل المركز الأول



عبرت رئيس مجلس إدارة شركة العربية للاستثمار نجاة السويدية عن نظرتها التشاؤمية تجاه قطاع الاستثمار خلال 2013 المقبل مستندة الى تجاهل أعضاء مجلس الأمة في برامجهم وأولياتهم المقبلة لأليات تنفيذ خطة التنمية والتخلص من الدورة المستندية المعقدة والبيروقراطية في اتخاذ القرارات خاصة المتعلقة بالمشاريع التنموية. وقالت ان القضايا السياسية أصبحت تحتل المركز الأول

البسام: تقييم أصول الشركات المتعثرة وشرؤها أو رهنها الحل الأخير لمعالجة قطاع الاستثمار

«شرق للاستثمار»: 6020 نقطة المقاومة السعرية المتوقعة للمؤشر السعري في 2013

الجدير بالذكر أن المؤشر السعري سجل ادنى مستوى له 5619 نقطة في 2012 بينما كان ادنى مستوى في 2011 عند 5746 نقطة وسجل أيضا المؤشر السعري أعلى مستوى عند 6520 نقطة خلال 2012 بينما كانت في 7004 نقاط كما سجل ادنى قيمة تداول هي 8 ملايين دينار بينما كانت اقل قيمة تداول 4 ملايين في 2011.

توقع تقرير شركة شرق للاستثمار لحركة تداولات ومؤشرات سوق الكويت لأوراق المالية خلال 2013 من الناحية الفنية ان المقاومة السعرية ستكون للمؤشر السعري عند 6020 نقطة لتليها 6520 نقطة وتحتاج عملية اختراق المقاومة زيادة في عملية التداول عند الاختراق بينما مستويات الدعم تكون عند 5619 نقطة تليها 5400 نقطة لتليها 5180 نقطة.

كامل اهتماماتها ووقتها حيال تخطيط ووضع استراتيجيات للنهوض بالقطاع المصرفي فيما تركت قطاع الاستثمار الذي يعد في المرتبة الثانية من حيث حجم الموجودات بعد القطاع المصرفي دون أي دعم. وتوقع البسام ان يزيد تدهور القطاع خلال العام 2013 في حالة عدم التدخل الحكومي لإنقاذه في أقرب وقت ممكن قبل ان ينهار ويأتي وراءه العديد من القطاعات الاقتصادية

أوضاع تلك الشركات المتعثرة التي وصلت الى حد التآكل وليس لدى المساهمين فيها أي إمكانية لتعديل أوضاع شركاتهم. وأكد البسام ان شركات قطاع الاستثمار أصبحت الآن في ورطة لا يعرف أحد الخلاص منها سوى الحكومة التي يجب ان تقوم بدور الداعم الرئيسي لذلك القطاع الذي لا يقل أهمية عن القطاع المصرفي الذي تهتم وتكرس له الحكومة

اقترح نائب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة عربي القايضة حامد البسام على الحكومة ان يتم تقييم أصول الشركات المتعثرة وشرؤها أو رهنها متلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عندما انقذت شركات الطيران العالمية بها، مؤكدا على ان التصريحات الحكومية كثيرة جدا تجاه إصلاح قطاع الاستثمار لكن لا توجد أي رؤية أو تطبيق على أرض الواقع بشأن معالجة



اقترح نائب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة عربي القايضة حامد البسام على الحكومة ان يتم تقييم أصول الشركات المتعثرة وشرؤها أو رهنها متلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عندما انقذت شركات الطيران العالمية بها، مؤكدا على ان التصريحات الحكومية كثيرة جدا تجاه إصلاح قطاع الاستثمار لكن لا توجد أي رؤية أو تطبيق على أرض الواقع بشأن معالجة

تراجع ديون الشركات الاستثمارية إلى 4,4 مليارات دينار



بعض الشركات خاصة التي خسرت 75% من رأسمالها ما دفع الجهات الرقابية الى شطبها من قوائم الإدراج في البورصة. ثالثا: التراجع الحاد الذي شهدته مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية لـ 3، الأمر الذي انعكس بالسلب على أداء جميع الشركات المدرجة الذي بدوره انعكس على قيم الأسهم، أما الرابع والأخير فيتضمن الضعف الحاد في الشفافية وتجاوز أخطاء المسؤولين، الأمر الذي خلف ميزانيات مالية مشوهة - حسب قول العديد من المساهمين - خلال الجمعيات العمومية التي عقدت على مدار الأعوام الماضية عبر استخدام مصطلحات مالية يجهلها البعض للظهور بمظهر لائق امام المساهمين وللخروج من الجمعية العمومية بأمان دون تحقيق في المخالفات التي ارتكبت خلال العام، لذا طلبت العديد من الجهات الرقابية بتطبيق معايير الحكومة على جميع الشركات لإنهاء تلك التفرقة.

بسبب ضعف السيولة المالية لديه وعدم رغبة البنوك في إقراضه فضلا عن عدم قدرته على تأسيس صناديق استثمارية جديدة لأسباب أبرزها ضعف السيولة المالية لدى المستثمرين من جهة وافتقاد الثقة في البورصة من جهة أخرى، بالإضافة الى عدم رغبة الجهات الحكومية في دعم القطاع رغم ما تكبدته المال العام من خسائر في هذا القطاع. وقد أظهرت إحصائية أعدتها «الانباء» لبعض المؤشرات المالية للقطاع بنهاية الأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي لـ 38 شركة في قطاع الخدمات المالية تحقيق خسائر بنحو 96,633 مليون دينار بنهاية الربع الثالث من 2012 مقابل خسائر 184,431 مليون دينار عن ذات الفترة من 2011 فيما حققت شركات أخرى أرباحا بقيمة 99,145 مليون دينار بنهاية الربع الثالث من 2012 مقارنة بـ 92,828 مليون دينار عن ذات الفترة من العام الماضي، الأمر الذي يظهر تحسنا ضئيلا، نتيجة

على الرغم من مرور أكثر من 4 أعوام على الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية في البلاد إلا ان قطاع الشركات الاستثمارية كان الأكثر تأثرا، فمازال هذا القطاع يمثل قصة مخيبة للأمال محتواها تراجع في الربحية وصعوبة في سداد المديونية التي تراجمت الى 4,4 مليارات دينار تقريبا بنهاية الربع الثالث من العام الحالي نتيجة قيام العديد من الشركات ببيع أفضل ما لديها من أصول مع عمليات إعادة الهيكلة وتسويات بنكية تمت بصعوبة، الأمر الذي أحدث انكماشاً كبيراً للقطاع أفقده 38% من حقوق مساهميه بنهاية سبتمبر الماضي، وتلك الأرقام تأتي بما لا تشتهي السفن في مثل ذلك القطاع شئنا أم أبينا فهو الثاني في الأهمية بعد القطاع المصرفي الذي يكاد يضاهيه من حيث حجم الأصول والموجودات، فحالة الشلل التي يعيشها القطاع حاليا أفقده دوره كصانع سوق